حيث شاء وقبض الرأس قبل الافتراق فان اسلم ما يحل دم

في كر بر مائة دينا عليه ومائة نقد فالسلم في الدين باطل

ولا يصح التصرف في راس المال والمسلم فيه قبل القبض بشركة

او توليته فان تقايلا السلم بيع من رب السلم المسلم اليه كما لو

رب السلم بقضه قضاء بحقه لم يصح وصح لو قرضا او امره بقبضه

له ثم لنفسه ففعل لو امره رب السلم ان يكيل في ظرفه ففعل

وهو غايب لم يكن قضاء بخلاف البيع ولو اسلم امرا في كر وقبض

فتقايلا فمات او مات قبل الاقالة بقي وصح وعليه قيمتها

وعكسه شراها بالف والقول لمدعي الزيادة والتاجيل الا لنا

في الوصف والاجل وصح السلم والاستصناع في نحو خف و

طشت وقمقم وله الخيار اذا راه وللصانع بيعه قبل ان يراه و

مؤجله سلم المتقرنا صح بيع الكلب والفهد والسباع والطيور

والذمي كالمسلم في بيع غير الخمر والخنزير ولو قال بع عبدك من زيد

بالف علي اني ضامن لك مائة سوى الالف فباع صح بالف وبطل